مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: السلوك الانتخابي للفرد العراقي في مرحلة مابعد 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. علي ياسين عبد الله، م.د. سامي أحمد صالح كلاوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1117
تاريخ الاسترداد: 2025/05/16 23:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السلوك الانتخابي للفرد العراقي
في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣

The Behavior of the Iraqi Voter for Post-2003 Era

الكلمة المفتاحية : **السلوك الانتخابي، الفرد العراقي، ما بعد ٢٠٠٣.**

Keywords: Electoral Behavior, The Iraqi individual, Post-2003 Era.

أ.م.د. علي ياسين عبد الله

كلية الآداب – الجامعة العراقية

م.د. سامي أحمد صالح كلاوي

كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية

Assistant Prof. Dr. Ali Yassin Abdulla
Faculty of Arts - Iraqi University
E-mail: wso.smo@gmail.com
Lecturer Dr. Sami Ahmed Saleh Calawy
Faculty of Law and Political Science - Iraqi University
E-mail: samicalawy@gmail.com

ملخص البحث

منذ مطلع عام ٢٠٠٥ وحتى اليوم تم اجراء أربعة انتخابات برلمانية وثلاثة انتخابات محلية. وفي كل مرة تتجه الملايين إلى صناديق الاقتراع رغم الوضع الامني المتردي لتدلي بأصواتها لمرشحين يعدون بتغيير الحال إلى حال افضل. وفي كل مرة يخيب ظن الملايين فيمن انتخبوا حيث ينسى المُنتخبون الناخبين قبل أن يزول الحبر البنفسجي من على سباباتهم.

لماذا يعيد الناخب العراقي خطأه كل مرة؟ ولماذا تتكرر ذات الوجوه وذات الشعارات وذات الوعود وذات الاحباطات؟ وهل من بصيص امل في أن نرتقي إلى مستوى الشعوب التي تعرف كيف تختار؟

هذا البحث يحاول الإجابة عن تلك الاسئلة وغيرها ويستنتج أن التركة الثقيلة للأنظمة الشمولية التي سبقت سقوط بغداد، والانقسام الاثني الواضح داخل المجتمع العراقي، والاحزاب السياسية التي تجيد اللعب بأوراق الدين والمذهب، وغياب الوعي السياسي للفرد العراقي له الأثر الاكبر في حرف بوصلة الناخب العراقي في الاتجاه الخطأ.

ولكي نكون كمن سبقنا من الأمم في التقدم والرقي لابد من تغليب الولاء للوطن والشعب على الولاء للعرق والمذهب. ولا بد من انهاء المحاصصة في توزيع مناصب الدولة المهمة. ولابد حكومة تقوم على اساس الاغلبية البرلمانية وليس التوافق بين الأحزاب السياسية الكبيرة. ولابد من برلمان تكون فيه معارضة تحاسب السلطة التنفيذية. ولابد من نظام انتخابي عادل لا يضم اصوات الضعفاء إلى اصوات الاقوياء. ولابد من وعي سياسي لاختيار الافضل.

المقدمـــــة

في التاسع من نيسان من عام ٢٠٠٣ استيقظ العراقيون ليجدوا أن النظام الذي وعدهم بتحرير فلسطين والجزر الاماراتية المحتلة والاهواز والاسكندرونه وسبته ومليله وغيرها الكثير لم يستطع الدفاع حتى عن نفسه فترنح وسقط. ولم يعد التلفزيون العراقي يبث كعادته في كل يوم الاخبار المصورة الطويلة والمملة عن جولات "القائد الضرورة" ولقاءاته وأحاديثه. ولم يعد العراقيون يجرون خلف موكب القائد شباباً وأطفالاً، محتذيين وحفاة، وهم يهتفون "بالروح بالدم نفديك يا صدام".

كل شيء تغير في ذلك اليوم. اختفى "القائد الضرورة" وهرب أعوانه وسكتت قنواته التلفزيونية وأُغلقت صحفه وبدأت اصنامه تتهاوى الواحد تلو الآخر بمساعدة دبابات اميركية. ووصل مبعوث اميركي لإدارة العراق مؤقتاً، وما لبث أن استُبدل بآخر أكثر منه حنكة بعد بضعة اسابيع. وتم تشكيل مجلس حكم مؤقت ضم ٢٥ شخصية تمثل جميع مكونات العراق الاثنية. وفي العام التالي تم تشكيل حكومة عراقية مؤقتة أعلنت عن موعد لإجراء أول انتخابات ديمقراطية حرة في تاريخ العراق الحديث.

توجهت الملايين من العراقيين إلى صناديق الاقتراع في شهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٥ لانتخاب جمعية تأسيسية تسن دستوراً دائماً للبلاد بعد أن حُكمت بدستور مؤقت لأكثر من خمسة عقود. إلا أن نسبة كبيرة من تلك الملايين لم تكن تعرف شيئاً عن مجلس النواب أو السلطة التشريعية وبم تختلف عن التنفيذية وما هي الاغلبية البرلمانية، ناهيك عن العتبة الانتخابية والنظام النسبي والمتوسط الانتخابي. وبعدها ببضعة شهور صوتت الملايين نفسها على الدستور وهي لم تقرأ ولا اربع أو خمس مواد من مواده. ثم توالت الانتخابات، ثلاث برلمانية واثنتان أو ثلاث محلية والناس تدلي بأصواتها رغم الوضع الامني الخطير عسى أن يتغير شيء أو يأتي من يأتي معه بالكهرباء ويزيل تلال القمامة المتراكمة في شوارع البلاد ويفتح ابواب التعيين لجيوش العاطلين عن العمل ويقضي على الإرهاب والفساد. ولكن في كل

مرة لا يتغير شيء. وتتشكل الحكومة من نفس الوجوه القديمة بعد مفاوضات ماراثونية لتوزيع الوزارات بين الكتل الكبيرة، وتنسى كل ما وعدت به قبل الانتخابات.

لماذا يُعاد انتخاب نفس الأحزاب في كل مرة رغم فشلها الذريع في حل المشكلات التي يعاني منها المواطن العراقي؟

ما تأثير تلك الأحزاب على سلوك الناخب العراقي؟ وما الذي يجعله متمسكاً بها؟

لماذا لا يقدم الناخب العراقي على انتخاب ما هو افضل لمصالحه الشخصية؟

لماذا تخلو الساحة السياسية العراقية من صراع ايديولوجي يزيد من خيارات الناخب العراقي؟

واخيراً، هل من حل ؟

الاجابة عن هذه الاسئلة واخرى غيرها هي موضوع هذا البحث وهدفه.

ويسعى البحث إلى تحديد وتحليل العوامل التي تؤثر في سلوك الناخب العراقي في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣. ويمكن اعتباره بحثاً نوعياً (*Qualitative Research*) إذ يعتمد على اربعة نماذج نظرية مسبقة تتناول هذا الموضوع. وتأسيساً على تلك النماذج ينقسم البحث إلى اربعة فصول يتناول كل منها عاملاً من العوامل المفترضة في التأثير على سلوك الناخب العراقي وما مدى قدرته على تفسير الظاهرة. ويتضمن البحث احصائيات تهدف إلى دعم النماذج النظرية وليس تعويضها.

وأجد من الضروري التنويه إلى أن استخدام مصطلحي "السنّة" و "الشيعة" لا يعني الجانب العقائدي والفكري للمصطلحين وإنما الانتماء الاثني. فليس المقصود بالسنّي، في هذا البحث، كل من يتبع سنة الرسول ويبجل خلفائه واصحابه، وإنما من ينتمي إلى جماعة توارثت عقائدها الدينية عن اجيال سبقتها بمئات السنين وحملت اسم "السنّة". وكذا الحال مع المصطلح الاخر. فليس المقصود بـ "الشيعي" كل من يتولى الإمام علي والأئمة الاحد عشر من ولده وإنما من ينتمي إلى جماعة توارثت الولاء للائمة المعصومين عن أسلافها الذين أُطلق عليهم اسم "شيعة".

٢. الإطار النظري :

يستنتج الأكاديمي الأميركي أندريه هايوود -*Andrew Heywood 2013: 216-217*، **أن السلوك الانتخابي للأفراد يتأثر بعوامل قصيرة المدى (آنية) وأخرى بعيدة المدى. وتتمثل العوامل قصيرة المدى أو الآنية بتلك التي تؤثر في اختيار الناخب بسبب الوضع السياسي والعسكري للبلد كالحروب الخارجية والداخلية، أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي كالبطالة والفقر والتضخم. كما وان لجاذبية الزعماء السياسيين ومواقعهم الاجتماعية والدينية ووسائل الإعلام وحسن تدبير الحملات الانتخابية أثراً كبيراً على الناخبين على المدى القصير. أما على المدى البعيد، فإن عوامل التأثير تختلف باختلاف المجتمعات وتجاربها السياسية وتقاليدها الديمقراطية. وهناك العديد من النماذج النظرية التي حاولت أن تشرح تلك العوامل وتحلل تأثيراتها، وأهم تلك النماذج وفقا لـ** *Andrew Heywood (2013)* **هي:**

١. نموذج التماهي الحزبي :

ويذهب انصار هذا النموذج إلى أن هناك صلة نفسية وتماهي بين الناخب وأحد الأحزاب المرشحة، وهذه الصلة هي التي تحدد السلوك الانتخابي للأفراد. فمن المستبعد جداً، على سبيل المثال، أن يصوت أعضاء الحزب الشيوعي العراقي لمرشح من حزب الدعوة الإسلامية. أو أن يصوت أعضاء من الحزب الديمقراطي الكردستاني لمرشحين من الاتحاد الوطني الكردستاني.

٢. النموذج الاجتماعي :

على خلاف النموذج السابق، يعتقد انصار هذا النموذج أن السلوك الانتخابي يرتبط بالانتماء الاجتماعي. فالأفراد، وفق هذا النموذج، يبدون ولائهم وتأييدهم للقوائم الانتخابية التي تعكس مصالح الجماعات التي ينتمون إليها. وقد تكون تلك الجماعة دينية، كالمسلمين

والمسيحيين والصابئة، أو قومية، كالعرب والكورد والتركمان، أو مذهبية، كالشيعة والسنّة والشبك. وقد تكون طبقية، كالعمال وأرباب العمل.

٣. نموذج الاختيار العقلاني :

ويرى أصحاب هذا النموذج أن الانتخاب هو عمل عقلاني حيث أن الناخب يختار ما يراه الأفضل لمصالحه بعيداً عن انتماءاته الحزبية والأثنية. ويبدو واضحاً تأثر هذا النموذج بنظريات الاقتصاديين الذين يرون أن سلوك المستهلك هو سلوك عقلاني يهدف إلى مضاعفة فوائده إلى الحد الأقصى[١]. كما وأن الأحزاب، في رأيهم، تشبه إلى حد كبير الشركات التجارية التي تسعى إلى كسب اكبر عدد ممكن من الزبائن، وبذلك ترسم سياساتها وفقاً لرغبات المستهلكين.

٤. نموذج الهيمنة الأيديولوجية

يفترض هذا النموذج أن التوجه الأيديولوجي للفرد هو العامل الأكبر تأثيراً في سلوكه الانتخابي. ويتناغم هذا النموذج إلى حد ما مع النموذج الاجتماعي حيث أن الأيديولوجيات تعكس هي الأخرى مصالح مجموعات وطبقات اجتماعية معينة. ويختلف عنه في حقيقة أن بعض الأيديولوجيات ذات طابع شامل كالأيديولوجيات الدينية التي تضم أفراداً من جماعات وطبقات مختلفة.

وعلى تلك الافتراضات النظرية، على المديين القصير والبعيد، يسعى البحث إلى تحليل سلوك الناخب العراقي ومحاولة التنبؤ بما ستسفر عنه انتخابات العام القادم ٢٠١٨.

٥. التأثيرات الآنية

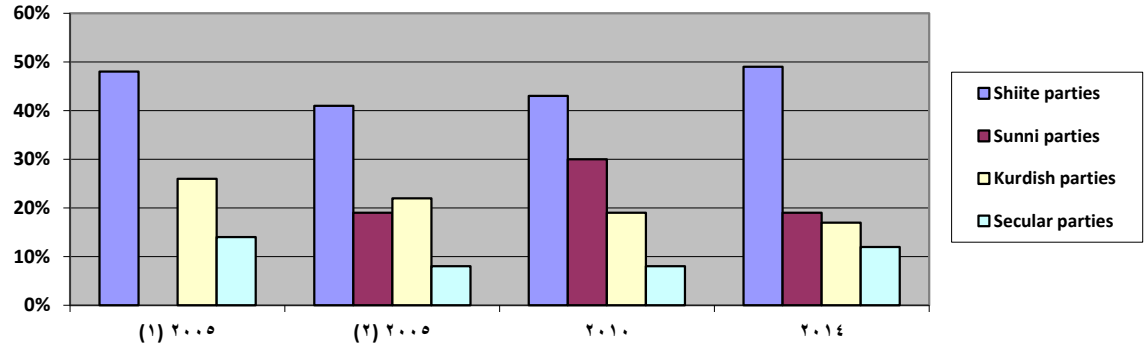

شكل(١)

اداء الأحزاب السياسية التي تمثل (أو تدعي تمثيل) المكونات الاثنية الكبرى في العراق في أربعة انتخابات برلمانية اعقبت سقوط النظام.

Source: Election Guide: Democracy Assistance and Election News, http://www.electionguide.org/countries/id/104/

أُجريت في العراق أربعة انتخابات نيابية منذ سقوط النظام البعثي في عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠١٤ وقد اسفرت جميعها عن اغلبية برلمانية للأحزاب الشيعية تلتها الأحزاب الكردية مرتين والأحزاب السنيّة مرتين، ويعود ذلك إلى تقارب نسبتي السنّة العرب والكورد من اجمالي عدد السكان. وتعكس هذه النتائج بشكل جلي التشكيل الاثني للمجتمع العراقي حيث يمثل الشيعة اغلبية سكانية يليهم العرب السنّة ثم الكورد. وكما يتضح من الشكل رقم(١)، لم تحدث تغييرات جوهرية في نسبة الأصوات التي تحصدها القوى السياسية الكبرى على مدى عقد كامل من الزمان. وهذا بدوره يؤكد أن سلوك الناخب العراقي لم يتأثر بشكل ملحوظ بمعدلات البطالة وشحة الخدمات أو انعدامها وتفشي ظاهرة الفساد الاداري وارتفاع معدلات الجريمة وغيرها من المخاطر التي تهدد الامن الاجتماعي والاقتصادي للمواطن. ويعود السبب في ذلك إلى عدة عوامل ابرزها غياب أو ضعف القوى البديلة لتلك

التي تهيمن على الساحة السياسية. كما وأن انعدام المعارضة البرلمانية واشتراك كل القوى السياسية في حكومات "المحاصصة" يزيد من الصعوبات التي يواجهها المواطن في اختيار البديل. واذ استطاعت حركة "كوران" التي انشقت عن الاتحاد الوطني الكردستاني أن تشكل معارضة فعّالة لهيمنة الحزبين الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني في اقليم كردستان، ما زال عراقيو الوسط والجنوب يحلمون بقوة تحد من هيمنة الأحزاب الإسلاموية على السلطة منذ خمسة عشر عاماً. وفي حال حصول تغييرات في موازين القوى الانتخابية للأحزاب الإسلامية الكبرى فإنها تبقى محصورة داخل الكتل نفسها. فالأصوات التي فقدها المجلس الإسلامي الاعلى في انتخابات ٢٠١٠، على سبيل المثال، ذهبت إلى دولة القانون أو التيار الصدري ولم تخرج من دائرة الكتلة "الشيعية". وهذا ما يحدث في الطرف الاخر كذلك. فالأصوات التي فقدتها جبهة التوافق في تلك الانتخابات ذهبت إلى القائمة العراقية دون أن تخرج من دائرة الكتلة "السنيّة".

ومن المستبعد أن تأتي انتخابات العام المقبل (٢٠١٨) بمفاجآت كبيرة على مستوى التنافس الشيعي– السني– الكردي. بل أن المفاجآت ستكون في داخل الكتل نفسها، أي سيزداد حصاد الاصوات لحزب من الأحزاب على حساب حزب اخر ولكن ضمن الكتلة وليس خارجها. ولا شك في أن غزو تنظيم ما يُسمى بـ "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) لشمال العراق وحربه والانتصار عليه سيكون له اثر كبير في نتائج الانتخابات القادمة. فمن المتوقع أن يُمنى ائتلاف دولة القانون، على سبيل المثال، بخسارة كبيرة لاعتقاد نسبة كبيرة من العراقيين بانه يتحمل جزءاً كبيراً من مسئولية سقوط الموصل وصلاح الدين بأيدي داعش. كما سيرتفع رصيد القوى التي اسهمت فعلاً في حرب التحرير وقدمت المئات مقابل انخفاض رصيد القوى التي اكتفت بالإدانة والخطابة على المنابر. وستمنى القوى الكبرى على الجبهة "السنيّة" بهزائم انتخابية هي الاخرى نتيجة عدم مشاركتها الفعلية في تحرير المناطق التي تقع تحت هيمنتها السياسية، ولا غرابة أبداً في أن تبرز قوى جديدة من نفس الوسط لتزيح القديمة عن العديد من مقاعد البرلمان التي تبوئتها باسم المذهب.

أما على الجبهة الكردية، فسيكون للاستفتاء على الاستقلال ونتائجه آثاراً بليغة في إعادة ترتيب أولويات الناخب الكردي. هذا إضافة إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي يعيشها اقليم كردستان. وإذ يكون من المستبعد جداً أن يفقد الحزبان الرئيسيان (الديمقراطي والاتحاد الوطني) صدارة الساحة السياسية، ليس من المستبعد أبداً بروز أحزاب اخرى وبقوة إلى جانبهما مما يجعل من الاغلبية البرلمانية أمراً صعب المنال. وقد تضع القوى الجديدة حداً لاحتكار الساحة السياسية الكردستانية من قبل حزبين تقودهما عائلتان.

وبجانب الدور الكبير الذي تلعبه الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في التأثير على الناخب، يلعب الاعلام وصياغة الخطاب السياسي والامني دوراً لا يمكن تجاهله في التأثير على سلوك الناخب واختياراته. وكما يقول الدكتور محمد داود (٢٠٠٣: ٣٢-٣٤) "عن طريق اللغة تتم إعادة تشكيل الازمة والحدث، مع انتقاء التعبيرات والكلمات التي تحظى برصيد وافر في عقول ونفوس افراد الشعب". ويضيف الدكتور داود (٢٠٠٣: ٣٥) "وللغة دور اساسي في خدمة الاغراض السياسية وتشكيل الوعي السياسي. أن دور اللغة في السياسة لا يقل خطراً عن دور اسلحة الدمار في أيدي العسكرين". ومما لا شك فيه أبداً أن المعركة ضد داعش وُظّفت وتُوظّف الان وفي المستقبل لخدمة الأحزاب والجماعات السياسية أيما توظيف في معاركها الانتخابية. فترى الكثير من زعماء وقادة وصحف الأحزاب الشيعية، على سبيل المثال، تصف خوض المعركة بانه "تلبية لنداء المرجعية"، و "دفاعاً عن المذهب والمقدسات"، وتصف الحشد الشعبي بالحشد المقدس. كما استخدم مصطلح "داعش" للإشارة إلى السياسيين الذين نالوا بشكل أو بآخر من هذا الحشد وتضحياته في معارك التحرير. فكثيراً ما نقرأ أو نسمع عن "دواعش السياسة" أو "دواعش المنطقة الخضراء" وغيرها. وعلى الطرف الاخر تجد عبارات "الحشد الطائفي"، و "الحشد الشيعي" و "المليشيات الطائفية" وغيرها تتردد باستمرار على ألسنة المعادين للحشد وفي صحفهم ومحطاتهم التلفزيونية ومواقعهم الالكترونية. وإذ حُسمت المعركة العسكرية بين القوات

العراقية و "داعش" بهزيمة الاخيرة، فان المعارك الاعلامية بين العراقيين واعدائهم من "الدواعش" وغيرهم لم ولن تُحسم في وقت قريب على ما يبدو.

ولم تقتصر المعارك الإعلامية على المصطلحات والتعابير المعاصرة وحسب بل تعدتها إلى التاريخ باحثة في طيّاته عن مصطلحات تؤجج صراعات الحاضر وتُطيل من عمرها. وفي حال استمرار هذا الخطاب سيكون للاستقطاب الطائفي تأثير كبير على سلوك الناخب العراقي وترجيح كفة الولاء للطائفة على كفة الولاء للوطن.

٦. التأثيرات بعيدة المدى

تتمثل تلك التأثيرات بعوامل أكثر ديمومة وثباتاً من العوامل الآنية التي سبق ذكرها. فالأحزاب والايديولوجيات السياسية وعقلانية الاختيار والانتماء الاثني أو الطبقي جميعها عوامل تأثير غير قابلة للتغيير بين ليلة وضحاها. فمن المستبعد جدا أن ينام المرء وهو موال للإسلام فيصبح وهو موال للماركسية. كما ويستبعد ايضا أن يتحول المرء من مزارع إلى اقطاعي في يومين أو ثلاثة. ولا يُعقل كذلك أن يصوّت الرأسمالي لحزب شيوعي يدعو إلى تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة. ولتكوين صورة واضحة عن تلك التأثيرات سيتم تناولها على انفراد وبالتفصيل.

٦.١ الأحزاب السياسية

بدأ تأسيس الأحزاب السياسية في العراق بعد تولي الملك فيصل الأول العرش في عام ١٩٢١ واستمرت حتى عام ١٩٥٨ (*Frank Tachau, 1994: 176*)، ولم يشهد العراق تأسيس أحزاب سياسية علنية إلا في عهد الانتداب (١٩٢١-١٩٣٢)، وأول حزبين تم تأسيسهما هم الحزب الوطني العراقي بزعامة جعفر أبو التمن، وجمعية النهضة العراقية بزعامة الحاج محمد أمين الجرجفجي، وقد تأسس الحزبان في شهر أغسطس من عام ١٩٢٢. ولم تمض على تأسيسهما سوى بضعة أيام حتى قامت سلطات الاحتلال البريطاني بحلهما بسبب ما اعتبر نشاط معاد للسياسة البريطانية في العراق. وفي عام ١٩٢٤ تأسس حزبا "الاستقلال

الوطني" و "الأمة" وتلاهما تأسيس "حزب التقدم" بزعامة عبد المحسن السعدون في عام ١٩٢٥ وهو أول حزب نيابي في تاريخ العراق (الحسني، ٢٠٠٨، ج٣: ٢٤٠-٢٤١). وبذلك بدأت الأحزاب تشكل ظاهرة مهيمنة على الحياة السياسية في العراق.

وإلى جانب الأحزاب المشكلة رسمياً، تشكلت العديد من الأحزاب السرية التي رفعت شعار إنهاء الاحتلال البريطاني وتحقيق الاستقلال الحقيقي للعراق وابرز تلك الأحزاب هو الحزب الشيوعي العراقي الذي تأسس في عام ١٩٣٤. وتلقى الحزب ضربات موجعة من قبل السلطة المدعومة من البريطانيين أقساها إعدام قادته في شباط من عام ١٩٤٩ (بطاطو، ١٩٩٦: ٢٢٦) وحزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس في عام ١٩٤٧ في سوريا وسرعان ما تأسس له فرع في العراق وادى الصراع بين الحزبين إلى أحداث دموية سالت فيها انهار من الدماء (ياسين، ٢٠١٤: ٢٣٢-٢٣٦).

ولم تتشكل أحزاب دينية في العراق إلا في وقت متأخر، وقد سبق السنّة الشيعة في تأسيس الأحزاب وذلك بسبب تأثير حركة الاخوان المسلمين في مصر التي تأسست في عام ١٩٢٨ رداً على انهاء دولة الخلافة العثمانية. ففي عام ١٩٤٦ تشكلت تأسست جمعية الاخوة الإسلامية بزعامة محمد محمود الصوّاف والتي تحولت إلى "الحزب الإسلامي العراقي" في عام ١٩٦٠ (الخيون، ٢٠١١: ٤٢). أما أول حزب شيعي تأسس في العراق فهو "الحزب الجعفري" الذي قام بتأسيسه عبد الصاحب الدخيل ومحمد صادق القاموسي وحسن شّبر في عام ١٩٥١ (شبر، ١٩٨٩: ٢٥٥). وكان هذا الحزب نواة لحزب الدعوة الإسلامية الذي تأسس في عام ١٩٥٩[٢].

أما في كردستان العراق فقد هيمن الحزب الديمقراطي الكردستاني على الساحة السياسية منذ تأسيسه، على يد الملا مصطفى البرزاني، في اواسط الاربعينيات من القرن الماضي وحتى تأسيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني في عام ١٩٧٥. وشهدت العلاقة بين الحزبين صراعات اودت بحياة المئات من انصار الطرفين.

وإذ شهد العهد الملكي هامشاً من الديمقراطية وتنافس شكلي للأحزاب السياسية على مقاعد برلمان هو الآخر شكلي أكثر منه حقيقي، فان العهد الجمهوري الذي بدأ بثورة تموز التي قادها الزعيم عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨ شهد أنظمة حكم شمولية ودكتاتورية لم تصل إلى السلطة إلا بانقلابات عسكرية ولم تتعامل مع معارضيها إلا بالحديد والنار. وبعد الغزو الأميركي للعراق وإسقاط نظامه الشمولي سُمح للأحزاب التي كانت محظورة من العمل السياسي أن تعود للميدان وفُسح في المجال لتشكيل أحزاب سياسية عديدة وبذا احتدم التنافس بين تلك الأحزاب على أصوات الناخبين التي توصلهم إلى مقاعد البرلمان والمناصب الحكومية.

وللتمييز بين الطرق التي تؤثر بها الأحزاب السياسية العراقية في سلوك الناخب العراقي لابد من التمييز بين الأحزاب العلمانية والأحزاب الدينية.

٦.١.١ الأحزاب العلمانية

بعد سقوط النظام البعثي الشمولي في نيسان من عام ٢٠٠٣، فشلت الأحزاب العلمانية العراقية فشلاً ذريعاً في منافسة الأحزاب الإسلامية، بشقيها الشيعي والسني، على مقاعد البرلمان الجديد. ففي أول انتخابات ديمقراطية جرت في كانون الثاني من عام ٢٠٠٥، على سبيل المثال، لم يحصل الحزب الشيوعي العراقي، وهو من اقدم الأحزاب العلمانية في العراق وأفضلها تنظيما، إلا على مقعدين من مجموع ٢٧٥ مقعداً أو ما يعادل ٠,٧٥% من اصوات الناخبين. وفي الانتخابات الاخيرة (٢٠١٤) حصلت قائمة التحالف المدني الديمقراطي التي دعمها الشيوعيون على ثلاثة مقاعد فقط من مجموع ٣٢٥ مقعداً[٣].

واخفق حزب المؤتمر الوطني، الذي أسسه الدكتور أحمد الجلبي في عام ١٩٩٢ خارج العراق، هو الاخر في التأثير على الناخب العراقي فاضطر إلى تغيير مساره العلماني إلى مسار ديني شيعي والانضواء تحت عباءة الأحزاب الشيعية ليضمن مقعداً أو مقعدين من مقاعد البرلمان. ومن غير المستبعد أن يتشظى حزب المؤتمر أو يتلاشى في ظل قيادة زعيمه الجديد أراس حبيب الذي خلف الراحل الجلبي في قيادة الحزب لا سيما وأن الزعيم الجديد

ينتمي إلى عائلة كردية. وربما كان لهذا الانتماء الفضل في وقوف قيادة الحزب إلى جانب الزعيم الكردي مسعود البرزاني في الاستفتاء الذي اجراه على استقلال اقليم كردستان في ٢٥ ايلول الماضي. ولا شك أن هذا الموقف سيبعد حزب المؤتمر عن حلفائه السياسيين ويؤدي إلى اضعافه.

الحزب العلماني الوحيد الذي حقق بعض النجاح هو حركة الوفاق الوطني العراقي التي أسسها الدكتور اياد علاوي في عام ١٩٩٠. فقد حصدت قائمة الدكتور علاوي (القائمة العراقية) ما يقرب من ١٥% من اصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية الأولى في كانون الثاني من عام ٢٠٠٥. ولعل سبب هذا النجاح هو تبني حركة الوفاق لمطالب الاعضاء السابقين في حزب البعث المنحل الذين ابعدتهم ادارة بول بريمر عن مؤسسات الدولة والذين قُدر عددهم بأكثر من ١٠٠ الف عضو، إضافة إلى مقاطعة المناطق "السنيّة" للانتخابات. وتراجعت نسبة الاصوات التي حصلت عليها القائمة العراقية إلى ٨% في انتخابات كانون الأول ٢٠٠٥ بعد أن شاركت المناطق "السنيّة" في الانتخابات. وفي انتخابات عام ٢٠١٠ قاد الدكتور علاوي تحالف واسع شكل الاسلاميون "السنّة" عموده الفقري، إضافة إلى المتضررين من سقوط النظام البعثي فجاءت قائمته بالمرتبة الأولى بحصولها على ٩١ مقعداً إلا أنها لم تستطع تشكيل الحكومة بسبب ممانعة التحالف الشيعي ذو الاغلبية البرلمانية. وفي الانتخابات الاخيرة لم يجن العلمانيون بمختلف احزابهم وقوائمهم أكثر من ١٢% اصوات الناخبين[٤]. ويعود اخفاق العلمانيين بشقيهم اليميني واليساري في منافسة الأحزاب الإسلامية بشقيها الشيعي والسني إلى المد الإسلامي الذي سبق سقوط النظام والذي تمثل بما سُمي بـ "الحملة الايمانية"، وغياب الأحزاب العلمانية عن الساحة السياسية لسنوات طويلة. وادى العنف الطائفي الذي اندلع في اعقاب سقوط النظام البعثي إلى طغيان الولاء المذهبي على الولاء السياسي والايديولوجي للفرد العراقي.

ورغم أن الجرائم التي ارتكبها تنظيم "داعش" ضد العراقيين جميعاً، ومن ثم هزيمته في معارك التحرير، أدت إلى زيادة اللحمة الوطنية وتخفيف وطأة الاحتقان الطائفي، ما يزال

الوقت مبكراً للحديث عن مجتمع عراقي يسود فيه الولاء للوطن على الولاء للدين أو القومية أو المذهب. وعليه فان الانتخابات القادمة لن تأتي بأحزاب عابرة للطائفية أو القومية إلى سدة الحكم.

أما اقليم كردستان فان غياب العنف الديني والطائفي هناك لم يفسح في المجال لبروز أحزاب تتبنى بشكل وبآخر برامج طائفية أو مذهبية، وهذا ما ضمن للأحزاب العلمانية التقليدية استمرارها في بسط نفوذها في الاقليم. إلا أن الخلافات الكبيرة التي برزت في الآونة الاخيرة بين الحزبين الكبيرين (الديمقراطي والاتحاد الوطني) وتداعيات الاستفتاء الفاشل قد تلقي بظلالها على الحملات الانتخابية الكردستانية وترفع رصيد الأحزاب الإسلامية من الاصوات الرافضة للأحزاب المهيمنة على الساحة السياسية الكردية.

٦.١.٢ الأحزاب الإسلامية

تعود نشأة الأحزاب الإسلامية، كما سبق ذكره، إلى نهاية خمسينيات وبداية ستينيات القرن الماضي. فقد تأسس حزباً الدعوة الإسلامية "الشيعي" والحزب الإسلامي "السني" في عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ على التوالي. وكحال الأحزاب العلمانية، تعرضت الأحزاب الإسلامية إلى فترات طويلة من القمع والاضطهاد وخصوصاً في عهد النظام البعثي الذي امتد إلى ما يقرب من خمسة وثلاثين عاماً. وبعد سقوط ذلك النظام في نيسان من عام ٢٠٠٣ عادت الأحزاب الإسلامية إلى العمل من جديد وبوتيرة اشد مما أدى إلى ازدياد جماهيريتها وهيمنتها على الساحة السياسية. وتقف مجموعة من العوامل وراء تعاظم المد الإسلامي في عراق ما بعد ٢٠٠٣، واهمها عزوف الجماهير عن الأحزاب العلمانية. فقد فشلت أحزاب اليمين العلماني في إقامة انظمة حكم تستجيب لمطالب الجماهير بالحرية والرخاء، وفشلت أحزاب اليسار في الحفاظ على زخمها الثوري بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية. كما وكان لمعاناة العراقيين الشديدة بسبب الحصار الاقتصادي والحروب الفضل الكبير في توجه الكثيرين نحو الدين بحثا عن دعم روحي يساعدهم في الصمود امام المحن التي واجهوها. ويمكن تصنيف الأحزاب الإسلامية التي ازدحمت بها الساحة السياسية في

العراق إلى صنفين؛ سنية وشيعية ولكل منهما دوره المتميز في التأثير على سلوك الناخب العراقي.

الأحزاب "السنيّة"

باستثناء الحزب الإسلامي العراقي، جاء تأسيس كل الأحزاب "السنيّة" بعد سقوط النظام البعثي ردة فعل منظمة لما آلت إليه الامور بعد الاحتلال الاميركي. فقد ساد شعور عام بين سكان المناطق "السنيّة" بان نهاية الحكم البعثي مثلت نهاية لهيمنة أبناء "السنّة" على أهم مؤسسات الدولة، وبداية لهيمنة شيعية – كردية على السلطة والثروات في العراق الجديد. وتم توحيد كل تلك الأحزاب في جبهة واحدة حملت اسم "جبهة التوافق العراقية" التي مثّل الحزب الإسلامي العراقي نواتها. وقامت الجبهة بمقاطعة الانتخابات البرلمانية الأولى التي أُجريت في كانون الثاني من عام ٢٠٠٥، والاستفتاء على أول دستور دائم للعراق في شهر تشرين الأول من نفس العام، وبررت الجبهة تلك المقاطعات باعتبار أن ما ينتج عن تلك الانتخابات من مؤسسات ستكون متعاونة مع الاحتلال الاميركي وهو أمر محرم شرعاً (الشناوي، ٢٠١١:٩٦). وعادت القوى السنيّة إلى المنافسة على السلطة من خلال مشاركتها في انتخابات كانون الأول من عام ٢٠٠٥، وافضل ما حققته من نتائج كان في انتخابات ٢٠١٠ ولكنها حُرمت من تشكيل الحكومة بسبب تشكيل تحالف شيعي هيمن على اغلبية مقاعد البرلمان.

سعت القوى السنيّة منذ بدء العملية السياسية وإلى اليوم إلى اعتبار نفسها مدافعاً عنيداً عن حقوق أهل السنة وتطلعاتهم. وكثيراً ما ترددت على ألسنة زعمائهم عبارات مثل "تهميش أهل السنة"، "اقصاء أهل السنة"، "٤ سنّة" والمقصود بها أن المادة الرابعة من قانون الإرهاب موجه ضد أبناء السنّة فقط. وخاض زعماء الكتل السنيّة صراعاً طويلاً ومريراً من أجل اصدار قانون عفو عام من البرلمان عن السجناء والمعتقلين يشمل حتى المدانين بجرائم ارهاب. وظهرت دعوات كثيرة لإنشاء اقليم سني وتأسيس جيوش في المناطق ذات الاغلبية السنيّة. ورغم مشاركة القوى السنيّة في الحكومة الاتحادية وتسنمها لمناصب حساسة في

الدولة كان اداء معظم تلك القوى اقرب للمعارضة منه للحكومة، حتى أن العديد من زعمائها أُتهم وحوكم بجرائم ارهاب. ومثلت العديد من المناطق ذات الاغلبية السنّية حواضن لمنظمات ارهابية كالقاعدة في بلاد الرافدين وسليلتها داعش وغيرهما. وتُوج النهج المعادي للحكومة باعتصامات جماهيرية حاشدة في مدن الانبار والفلوجة والموصل وغيرها للمطالبة بإلغاء بعض القوانين وتشريع قوانين جديدة تضمن حقوقاً اضافية لأبناء "السنّة". وساهم هذا النهج إلى حد بعيد في توجيه بوصلة الناخب العراقي توجيهاً مذهبياً يضع الولاء الطائفي فوق الولاء الوطني. فلم يحدث قط أن فازت قائمة شيعية في منطقة سنيّة أو اخرى سنيّة في منطقة شيعية أو كردية.

أما في الانتخابات القادمة فمن الوارد أن تمنى الأحزاب السنّية بخسائر انتخابية كبيرة نتيجة عدم مشاركتها الفعّالة في الحرب على داعش وتحرير المناطق التي خضعت لسيطرتها لما يقرب من ثلاث سنوات وهي بأجمعها مناطق ذات اغلبية سنيّة. ولكن هذا لا يعني أن بوصلة الناخب السني ستتجه نحو الشيعة أو الاكراد رداً لجميل رجال الحشد الشعبي أو البيشمركة الذين حرروا المناطق السنّية من سطوة داعش وارهابه، بل ستتجه إلى أحزاب أو تحالفات سنيّة جديدة تقوم على انقاض القديمة دون المساس بالولاء المذهبي.

الأحزاب الشيعية

فتح سقوط النظام البعثي في نيسان من عام ٢٠٠٣ الباب على مصراعيه أمام الأحزاب الشيعية للعودة إلى العراق بعد أن أمضت ما يقرب من ربع قرن في مناف مختلفة ابرزها ايران التي احتضنت الغالبية العظمى من الأحزاب والجماعات الشيعية ووفرت لها الدعم المادي والمعنوي في صراعها ضد النظام البعثي. وكانت تلك الأحزاب أكثر حظاً من غيرها من أحزاب المنفى في العمل في مرحلة ما بعد صدام اذ كانت على موعد مع الملايين من الشيعة الذين تعرضوا لقمع وتنكيل النظام ومنعهم من ممارسة طقوسهم وشعائرهم طيلة ثلاثة عقود الزمان. وبذلك وجدت الأحزاب الشيعية دعم جماهيري لم تجده أية قوة سياسية

اخرى. ولعبت دعوة المرجعية الدينية بقيادة السيد السيستاني بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة دوراً بارزاً في ايصال الأحزاب الشيعية إلى دفة الحكم، ولضمان مشاركة شعبية واسعة في الانتخابات اصدر السيد السيستاني فتوى مفادها أن التصويت في الانتخابات أكثر اهمية من الصوم والصلاة (*Ghanim, 2011: 126*).

لم يكن العراق مهيأ بعد لانتخابات برلمانية في ذلك الوقت ولذلك لم يؤد الاسراع في اجرائها إلى تدعيم أسس العملية الديمقراطية. وهذا ما أكد عليه لاري دايموند في قوله[٥] : "أن التوقيت الانتخابي هو من اصعب الامور"، وعليه فأن اجراء الانتخابات في وقت غير مناسب يؤدي إلى نتائج عكسية. فكما أدت الانتخابات الأولى في كردستان بعد منحها حكماً ذاتياً إلى صراع دام بين الحزبين الرئيسين، أدت الانتخابات العراقية الأولى إلى عنف طائفي دموي راح ضحيته مئات الالاف من الابرياء. فقد قاطع "السنّة" الجمعية التأسيسية التي افرزتها تلك الانتخابات وصوتوا ضد الدستور الدائم الذي شرعته مما زاد من الاحتقان الطائفي في البلاد. وبعد الانتخابات الثانية ببضعة أسابيع دخل العراق في نزاع طائفي كلف البلاد أكثر من مليون قتيل.

واستُثمر هذا الاقتتال الطائفي من قبل الأحزاب الشيعية لزيادة رصيدها الجماهيري. ووُظّفت الشعارات والرموز الدينية والتاريخية بشكل مكثف للتأثير في الناخب العراقي. فكثيراً ما كانت تتردد عبارات مثل "يا لثارات الحسين"، و "هيهات منا الذلة" و "مختار العصر"[٦] وغيرها مما ساعد على تنامي الاستقطاب الطائفي داخل المجتمع العراقي. وكما الحال مع غيرها من الأحزاب الإسلامية، سعى الكثير من الأحزاب والشخصيات الشيعية إلى شراء اصوات الناخبين بسلع كالبطانيات والمدفآت والنقود (*Ghanim, 2011: 125*).

وكان لغزو "داعش" لشمال العراق وارتكابه مجازر مرعبة بحق الابرياء سيما جريمة سبايكر التي قُتل فيها ما يقرب من ١٧٠٠ جندي شيعي أثر كبير في توحيد مشاعر الشيعة ضد التهديد الارهابي الجديد لأمنهم ووجودهم. فقد أمسى واضحاً أن هدف "داعش" النهائي كان الوصول إلى بغداد واسقاط الحكومة "الشيعية" وإلغاء العملية السياسية برمتها واقامة دولة

"اسلامية" محلها. ولذا وجد الشيعة في فتوى الجهاد التي اصدرها آية الله السيستاني ضد "داعش" رداً على تلك التهديدات الخطيرة التي تستهدف كيانهم فسارعوا إلى الانخراط في المجاميع المسلحة التي تشكلت تحت اسم "الحشد الشعبي" للدفاع عن الارض وتحريرها. وبعد معارك طويلة وقاسية تمكنت القوات المسلحة لعراقية من هزيمة "داعش"، وكان لقوات الحشد الشعبي دوراً اساسياً في ذلك النصر. ومما لا شك فيه ستسعى الأحزاب الشيعية التي شاركت في قوات الحشد إلى توظيف مشاركتها في استقطاب اعداد كبيرة من الناخبين. وفي الوقت ذاته سيُمنى القادة الشيعة الذين نأوا بأنفسهم عن معارك التحرير بهزائم انتخابية مريرة في العام القادم. ومرة اخرى سيكون التنافس الانتخابي بورقة الحشد الشعبي و "تلبية نداء المرجعية" محصوراً بين الأحزاب والكتل الشيعية وحدها دون شمول غيرها من القوى السياسية.

٧. النموذج الاجتماعي

المجتمع العراقي مجتمع منقسم إلى عدة قوميات وأديان وطوائف وقبائل. وإذ شهد العراق عبر تاريخه الطويل فترات قصيرة من السلم والوئام بين مكوناته الاثنية فإنه شهد كذلك فترات طويلة من الصراعات الدموية بين تلك المكونات. وهناك من الباحثين والسياسيين من يحلو له أن يعزو الانقسام الطائفي في العراق إلى الاحتلال البريطاني أو الاميركي وهذا مجاف للحقيقة. فالانقسام الطائفي لم يأت على ظهور الدبابات الاميركية في عام ٢٠٠٣ بل على ظهور الجمال القادمة من شبه جزيرة العرب إلى البصرة في منتصف العقد الرابع من القرن الأول الهجري. فقد حملت تلك الجمال طائفتين من المؤمنين اقتتلا قتالاً راح ضحيته عشرة آلاف من المسلمين على ما ذكره الطبري في "تاريخ الرسل والملوك، الجزء الرابع، صفحة ٥٣٩". وكانت تلك المعركة بداية لانقسامات مذهبية اخرى كثيرة شهدها المجتمع العراقي. وقد تم استغلال تلك الانقسامات من قبل القوى الخارجية التي حاولت بسط سيطرتها على العراق، وآخرها الولايات المتحدة الاميركية، عملا بمبدأ فرّق تسد. فقد عمد الأمريكان إلى

ترسيخ الانقسام الطائفي والعرقي في العراق عبر نظام المحاصصة الذي تم بموجبه توزيع مناصب الدولة بين المكونات الأساسية للمجتمع العراقي وفقاً للنسب السكانية لتلك المكونات.

وجاء اندلاع العنف الطائفي في اوائل عام ٢٠٠٦ بين السنة والشيعة ليزيد من هوة الانقسام. وكان من أبرز ما افرزه ذلك العنف الدموي المرير هو ظاهرة تغليب الانتماء المذهبي والعرقي على الانتماء الوطني. ومثلت تلك الظاهرة تجارة رائجة ورابحة لأولئك الذين يسعون إلى الوصول إلى السلطة بقطار القومية أو الطائفة بدلاً عن قطار الوطن والشعب. وإذ أدت الحرب على "داعش" والانتصار عليها إلى زيادة التقارب الشيعي السني بسبب اختلاط دماء الفرقتين في خنادق القتال ضد الغزاة، فما زال من المبكر التفاؤل بسقوط ورقة الطائفية في الانتخابات المقبلة.

وكان للاستفتاء الذي أجرته حكومة اقليم كردستان وما اعقبته من توترات ومصادمات تأثيراً بالغاً في تعميق الصدع في العلاقات العربية الكردية والعلاقات الكردية–الكردية على حد سواء. وتأسيساً على ذلك سيكون من الصعب، أن لم يكن من المستحيل، فوز قائمة شيعية في منطقة سنيّة أو قائمة كردية في منطقة عربية أو قائمة بارزانية في منطقة طالبانية. كما وأن للانتماء القبلي أو العشائري دوره البارز في التأثير في سلوك الناخب العراقي. فكثيراً ما وصل إلى البرلمان العراقي أبناء عشائر لا يحسنون الحديث باللغة الفصحي، وكثيراً ما اخفق في الوصول إليه اكاديميون لهم باع طويل بالعلم والمعرفة، ولا امل بزوال هذه الحالة المرضية في وقت قريب.

٨. الاختيار العقلاني

يذهب العديد من الاكاديميين السياسيين إلى أن الناخب يحكّم عقله فيمن يختار من المرشحين خلال الانتخابات. وبذلك يكون اختياره مبنياً على اساس مصالحه الشخصية بعيداً عن الانتماءات الحزبية والعقائدية والاثنية. أي أن الناخب يدلي بصوته إلى المرشح الذي

يعتقد أنه قادر على تلبية مصالحه لشخصية عند توليه المنصب (*Newman, 1987: 31*). ومما لا شك فيه أن سلوكاً انتخابياً كهذا يتطلب وعياً سياسياً عالياً لدى الناخبين وبرامجاً انتخابية ناضجة ودقيقة لدى المرشحين وهذا ما يفتقر إليه العراق في المرحلة الراهنة. فالصراعات الأثنية والتنافسات القبلية وجهت بوصلة الناخب العراقي نحو القومية أو المذهب أو القبيلة. والرغبة الشديدة بالفوز بمقعد برلماني بشكل يسير وسريع جعلت من برامج الغالبية العظمى من المرشحين تركز على الانتماءات الاثنية عوضاً عن المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تحيط بالعراق من كل مكان. وعليه ما زال الوقت مبكراً جداً للحديث عن اختيار عقلاني لدى الناخب العراقي.

٩. الهيمنة الايديولوجية

لم يشهد المجتمع العراقي صراعاً ايديولوجياً في تاريخه الحديث إلا في العهد الملكي والعقدين الذين تلينه. وتركز الصراع في العهد الملكي بين اليمين الذي كان يرى في النموذج الرأسمالي الليبرالي حلاً لمشاكل العراق ومفتاحاً لتطوره، وتمثل هذا الاتجاه بالأحزاب التي وقفت إلى جانب الملك وساندت الوجود البريطاني في العراق كحزب العهد الذي كان يتزعمه نوري السعيد، واليسار الذي كان يرى مصلحة العراق في استقلاله عن بريطانيا وبسط سيطرته على ثرواته وخيراته كالحزب الوطني وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي العراقي (*Tachau, 1994: 177-78*).

وفي العهد الجمهوري الأول (١٩٥٨-١٩٦٣) كان الصراع الايديولوجي يدور بين الأحزاب القومية التي تدعو إلى انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة بزعامة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر والأحزاب اليسارية، واهمها الحزب الشيوعي العراقي، التي تدعو إلى الابتعاد عن التكتلات القومية والتوجه نحو المعسكر الاشتراكي. وبسيطرة حزب البعث المنحل على مقاليد الحكم في عام ١٩٦٨ وحتى سقوطه في عام ٢٠٠٣ تحول الصراع الايديولوجي إلى صراع دموي بين نظام شمولي وأحزاب سرية ممنوعة من العمل

العلني، اللهم إلا في سنوات ما سُمي بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي لم تدم أكثر من خمس سنوات.

ولم يرحل النظام البعثي إلا وترك شعباً لا يعي معنى للصراع الايديولوجي بعد أن انهكت كل قواه الصراعات من أجل البقاء على قيد الحياة. وبسبب ما عاناه هذا الشعب من ويلات الحروب والحصار، كان اللجوء إلى الله والدين هو امضى ما لديه من الاسلحة لمواجهة الاخطار التي حاقت به من كل جانب. وبذا وجدت الأحزاب الإسلامية جماهيراً غفيرة ومغرية للحملات الانتخابية، ولا تحتاج أكثر من فتوى تصدر من مرجع ديني كبير حتى تدلي بأصواتها عن طيب خاطر. وايماناً منه بحرمة استغلال سذاجة الجماهير في المعارك الانتخابية اصبح السيد السيستاني يمتنع عن استقبال السياسيين في الفترات التي تسبق الانتخابات لئلا تُفسر تلك الزيارات على أنها دعم مرجعي لهذا الحزب أو ذاك. كما وأعلن مكتب ممثل المرجعية الدينية العليا والمتولي الشرعي للعتبة الحسينية المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي أن الصور التي يتداولها بعض ضيوف العتبة والشخصيات العامة والخاصة التي تلتقي بسماحته لا تمثل تزكية من قبله لتلك الشخصيات(٧).

وعلى الرغم من الانفتاح الاعلامي الكبير الذي شهده العراق بعد سقوط النظام البعثي والتقدم الهائل الذي حصل في وسائل الاتصالات، ما يزال الحراك الايديولوجي في العراق ضعيف جداً، وما زال العامل الايديولوجي هو العامل الاضعف في تحديد سلوك الناخب العراقي. ولا شك في أن هيمنة أحزاب الاسلام السياسي بشقيها الشيعي و"السنّي" ستستمر لفترة اطول في غياب ايديولوجيات منافسة.

١٠. الخلاصة والاستنتاج

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في سلوك الفرد الانتخابي. وقسم الاكاديمي الاميركي اندريه هايوود تلك العوامل إلى عوامل قصيرة المدى (آنية) واخرى بعيدة المدى. وتشمل العوامل قصيرة المدى حالة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية قُبيل الانتخابات، فيما تشمل العوامل بعيدة المدى تأثيرات الأحزاب السياسية والتركيب الاجتماعي وعقلانية الاختيار والايديولوجيات المتنافسة.

وعند دراسة سلوك الناخب العراقي على ضوء هذه النماذج النظرية نجد أن العوامل الآنية تؤثر كثيراً في سلوك الناخب العراقي فتغير اتجاهه من حزب لأخر أو من حركة لأخرى ولكن دون أن تبعده عن الكتلة السياسية التي تمثل، أو تدعي تمثيل، مكونه الاثني أو المذهبي. أما العوامل بعيدة المدى فيختلف تأثيرها من عامل لأخر. فالأحزاب السياسية، على سبيل المثال، تلعب دوراً بارزاً جداً في توجيه بوصلة الناخب العراقي نحو الحزب أو الكتلة المرشحة. ويلي ذلك تأثير التركيب الاجتماعي للبلد. فبسبب الانقسام الاثني العميق الذي يعاني منه المجتمع العراقي وبسبب الصراعات الطويلة التي دارت رحاها بين مكوناته الاثنية نجد أن الولاء الاثني والطائفي للفرد العراقي يهيمن بشكل واضح على ولاءه الوطني.

أما الاختيار العقلاني الذي يفترض أن الناخب يسعى إلى اختيار من يجده الافضل لتحقيق مصالحه الشخصية فأنه يتطلب مستوى عال من الوعي والادراك السياسي وهذا ما يفتقر إليه المجتمع العراقي في هذه المرحلة الحساسة من تطوره. فلا المرشح العراقي قادر على طرح برنامج علمي ناضج ودقيق ولا الناخب العراقي قادر على التمييز بين ما هو في صالحه مما هو في غير ذلك.

والعامل الذي لا تأثير له على سلوك الناخب العراقي هو العامل الايديولوجي. فمنذ استيلائه على السلطة في العراق في عام ١٩٦٨ وحتى سقوطه في عام ٢٠٠٣، سعى حزب البعث المنحل إلى اقصاء جميع الايديولوجيات عن الساحة السياسية وقمع ونكّل بكل الأحزاب السياسية التي عارضت نهجه الشمولي. وعند سقوطه، ترك النظام البعثي مجتمعاً

لا يعرف معنى للصراع الايديولوجي بسبب الصراعات المريرة التي خاضها من أجل لقمة العيش. ونتيجة لذلك مثّل الدين الملاذ الوحيد للمجتمع لإنقاذهم مما هم فيه أو على الاقل لتفسير ما هم فيه. وهذا ما أدى بدوره إلى بروز الأحزاب الإسلامية وهيمنتها على الساحة السياسية، ولن يشهد المستقبل القريب بديلاً قوياً لها.

ومما لا شك فيه أن المشاركة في الانتخابات القادمة ستقل هذه المرة بكثير عن سابقتها بسبب فقدان المواطن الثقة في سياسييه، وأن أداء أحزاب الاسلام السياسي سيضعف وسيكون هناك تقدم واضح في اداء الأحزاب العلمانية ولكن ليس إلى الحد الذي يسمح بتشكيل حكومة يقودها حزب علماني. كما أن معظم التغييرات التي ستشهدها الانتخابات القادمة ستنحسر داخل الكتل المذهبية نفسها دون أن تلقي بظلالها على الساحة السياسية باسرها. وهذا ما سيُبقي على توازن القوى بين المكونات الأثنية دون تغييرات جوهرية. ولتجاوز هذه الحالة لا بد من تغليب الولاء للوطن والشعب على الولاء للطائفة والقومية والحزب، ويتم ذلك عبر وسائل عديدة منها:

- تحريم الخطاب العنصري والطائفي الذي يؤجج روح العداء بين المكونات الاثنية للمجتمع.
- منع تشكيل الأحزاب والحركات السياسية على أسس قومية أو طائفية.
- منع دعوات الانفصال وتشكيل الاقاليم على اساس مذهبي أو عرقي.
- الغاء مبدأ المحاصصة في توزيع المناصب الحكومية.
- تبني نظام انتخابي يسمح للأحزاب الصغيرة بالوصول إلى مجلس النواب.
- تشكيل الحكومات وفق مبدأ الاغلبية السياسية عوضاً عن المحاصصة الحزبية.
- اتخاذ القرارات المهمة والتشريعات وفق مبدأ الاغلبية البرلمانية عوضاً عن مبدأ الديمقراطية التوافقية.

هذه الخطوات كفيلة بتربية جيل قادر على منح ولائه للعراق كوطن واحد موحد وللشعب العراقي بجميع مكوناته واطيافه والسير به في جادة التقدم.

الهـــوامـــش

(1) *Encyclopedia Britannica, https://www.britannica.com/topic/rational-choice-theory*

(٢) تختلف المصادر حول تاريخ تأسيس حزب الدعوة الإسلامية في العراق إلا أن اغلبها يجمع على تأسيسه بعد ثورة ١٤ تموز ردا على ما كان يُعرف بالمد الماركسي او الاحمر الذي قاده الشيوعيون بعد الثورة.

(3) *Election Guide: Democracy Assistance and Election News, http://www.electionguide.org/countries/id/104/*

(4) *Ibid*

(5) *Larry Diamond, "Building Democracy after Conflict: Lessons from Iraq," Journal of Democracy 16, no. 1 (January 2005): 18.*

(٦) "مختار العصر" لقب أُطلق على السيد المالكي بعد توقيعه على اعدام صدام حسين تشبيها له بالمختار الثقفي الذي قتل قتلة الامام الحسين واهل بيته في واقعة الطف.

(٧) النجف نيوز، ٣٠-١٢-٢٠١٦

المصـــــادر

المصادر العربية :

١. داود، محمد (٢٠٠٣)، " اللغة والسياسة في عالم ما بعد ١١ سبتمبر"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

٢. الحسني، عبد الرزاق (٢٠٠٨)، "تاريخ العراق السياسي الحديث"، الطبعة السابعة، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت

٣. بطاطو، حنا (١٩٩٦)، "العراق (الكتاب الثاني)"، الطبعة الثانية، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت

٤. ياسين، باقر (٢٠١٤)، "تاريخ العنف الدموي في العراق: الوقائع–الدوافع–الحلول"، الطبعة الثانية، دمشق (لا يوجد اسم دار نشر).

٥. الخيون، رشيد (٢٠١١) ، "مئة عام من الاسلام السياسي بالعراق" الجزء الثاني، دار المسبار للدراسات والبحوث، دبي

٦. شبر، السيد حسن (١٩٨٩)، "العمل الحزبي بالعراق: ١٩٠٨ – ١٩٥٨)، دار التراث العربي، بيروت

٧. الشهرستاني، ابو الفتح محمد بن عبد الكريم (٢٠٠٦) "الملل والنحل"، تحقيق: أحمد حجازي السقا و محمد رضوان مهنا، مكتبة الايمان للنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية

٨. الشناوي، محمود (٢٠١١)، "العراق التائه بين الطائفية والقومية"، ط١، دار هلا للنشر والتوزيع، القاهرة

٩. الطبري، محمد بن جرير "تاريخ الأمم والملوك"، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم (١٩٦٧)، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.

المصادر الاجنبية :

1. *Tachau, Frank (1994), "Political Parties of the Middle East and North Africa", Greenwood Press, Westport, CT.*

2. *Heywood, Andrew (2013), "Politics" 4th ed., Palgrave Macmillan, New York.*

3. *Ghanim, David (2011), "Iraq's Dysfunctional Democracy", Praeger, Santa Barbara, CA.*

4. *Newman, Bruce I. and Sheth Jagdish N. (1987), "A Theory of Political Choice Behavior". Praeger Publishers, New York*

The Behavior of the Iraqi Voter for Post-2003 Era

Assistant Lecturer Dr. Ali Yassin Abdulla
Faculty of Arts - Iraqi University
Lecturer Dr. Sami Ahmed Saleh Calawy
Faculty of Law and Political Science - Iraqi University

Abstract

Despite the many elections which have been held since the fall of the Baath regime, the vast majority of the Iraqi electors is still not orientated and finds it so difficult to make the right decision. That is simply related to the unresolved ethnic, sectarian and societal conflicts from which the Iraqi society suffers .

The aim of this paper is to analyze the factors which shape or, at least, influence the choice of the Iraqi electors. Further, the paper will attempt to predict the outcome of the next parliamentary elections, or the significant change in the distribution of the parliamentary seats among the Iraqi major political parties .

Theoretically, the paper will rely on four models; 1) the party-identification model, 2) the sociological model, 3) the rational choice model, and 4) the dominant-ideology model, to explain the behavior of the Iraqi elector .

The research will also place a heavy emphasis on the so-called 'short-term influences', such as armed conflicts, ethnic disputes, high rate of unemployment, poverty, and its strong impact on the elector's choice. On the basis of this theoretical framework, the research will conclude that a significant change is likely to occur in the next parliamentary elections.